على هامش الصراحة

الموظّفون

إحسان شمران الياسري

الذي يمارس وظيفة المدير يُدرك حجم مقاصد هذه المساهمة، وقد يعيش بعض الدراما اليومية التي يعيشها أقرانه.. فالموظف يبدأ حياته الوظيفية (من الصفر) كما يقولون، مهما كان تحصيله الدراسي، ويباشر التعلّم في مكان عمله.

والموظفون أنواع: بعضهم يتعلم وبعضهم لا يتعلم.. ويعتمد هذا عليه، وعلى إدارته وعلى نشأته وقدرته في الاستيعاب. وعندما أقول إن بعض الموظفين لا يتعلمون، أقصدها تماماً.. فبعضهم يُحال إلى التقاعد وهو لم يتعلّم.. وبعضهم يعترف بأنه لم يتعلم، أما الآخرون، فيعرفون إنهم لم يتعلموا ولكنهم يُصرّون على إنهم تعلموا، فيفسدون كل شيء.. وهؤلاء هم الأكثر ضرراً على المؤسسة.

والتعلّم في الوظيفة، يعني أن يُتقن الموظف أنماط العمل ومساراته وأسراره، ويُجيد الأداء، ولا يرتكب الأخطاء.. أما إذا كان موفقاً، فيمكن أن يُبدع ويُطوّر.. وعندها، قد تكون إدارته ومؤسسته ممن يُقيمون الجهد والإبداع فيُمنح فرصة التطور الوظيفي والترقي في عمله.. أما إذا لم تكن المؤسسة كذلك، وتُعطي الفرص (الغالية) للفاشلين والمتزلّفين وأقارب المدراء والمسؤولين، فإن الموظف الواعد، النشط، الحريص، المبدع، قد ينكفئ وتموت حواسه الإبداعية، ويصبح مجرد قطعة متحركة في المؤسسة.. وهناك أمثلة عديدة في كل مؤسسة وإدارة.

الموظف الذي يُريد أن يتعلم ويبدع، يستطيع الوصول إلى مرتبة متقدمة في هذا المبتغى، ففضلاً عن قدرته على تكوين الفكرة وصياغتها والتعبيرعنها، وهي المدخل لامتلاك المعرفة، فهو يستطيع اقتفاء آثار العمل الذي مارسه غيره، ليستجلي النافع منه والصحيح، ويَعرض عن الملتبس والمرتبك والمريض. وأنا أحسب إن كل الذين تعلموا جيداً في وظيفتهم، هم الذين درسوا عمل أسلافهم في الوظيفة، ولم يقرأوا الورقة الأخيرة من الملف، كما يفعل اليوم الفاشلون من الموظفين، فيكتبون مطالعاتهم، ويؤسسون لقراراتهم على ما تظهره آخر ورقة من الملف أو المعاملة، دون الخوض في جذورها والتأكد من الحيثيات.

ولوعدنا إلى قصة العالم (آينشتاين) وسائقه، حتى لو كانت مجرد مُزحة، فهي درس على إتقان الشخص للمعرفة من الآخرين، ومن تجاربهم..

يقولون إن سائق آينشتاين حفظ عن ظهر قلب محاضرات العالم الكبير في النظرية النسبية وغيرها، وحفظ الأسئلة التي تُطرح على العالم في كل محاضرة وجامعة، وحفظ إجاباته عنها، وحتى طرائفه وهو يُجيب.. ويوماً التمس السائق من العالم أن يُجرب إعطاء المحاضرة بدلاً عنه، لا سيما وإن التلفزيون لم يكن قد اخترع، لذا فوجه العالم آينشتاين غير مألوف.

وهكذا دخل السائق (باعتباره العالم) وسار وراءه العالم (باعتباره السائق). وجلس على المنصة وبدأ محاضرته، وأجاد فيها، وانهالت الأسئلة، فأجاب عليها.. إلا إن (إبن حرام) سأله سؤلاً لم يسمع به من قبل، ولكن ذكاءه وسرعة بديهته التي اكتسبها من أستاذه، أسعفته بإجابة ذكية:

– (يا أخي.. هذا سؤال سهل جداً، وأنا أترّفع عن إجابته، وسأترك سائقي يُجيب عليه).

أنا أعتقد إن الموظف هو قاض في مجال عمله، عليه أن يُمحّص في القضية التي بين يديه وأن يُغنيها ويُغني مديره، ويحقق العدالة لصاحب القضية ولدائرته..

والعدالة مفهوم ثنائي في مجال العمل الوظيفي.. لكن البعض يفهمها فهماً أحادياً.. فإما يحققها للدائرة، أو للطرف الآخر.. وهذا ليس صحيحاً.

بعض الموظفين لا يحترم الوقت، ويعتبره عنصراً خارجاً عن الاهتمام.. فيما يعتبره الموظف الناجح أول القيود وأهمها. فإذا جاءه كتاب من وزارة معينة موجه (بالخطأ) إليه ويفترض أن يوّجه إلى مصرف معين.. والموضوع قد تكون فيه استحقاقات ومطالبات.

يكون لدى الموظف خياران، إما أن يُعيده للوزارة، ويقول (لعدم العائدية).. أو يرسله إلى المصرف (حسب العائدية) ويُعطي نسخة للوزارة لتعلم بمصير الكتاب ولتتولى المتابعة. الخياران صحيحان ولكن الأول يهدر الوقت الثمين، وينطوي على مخاطر لضياع المراسلة والحقوق معها، أما الثاني فيحترم الزمن، ويؤمّن التنسيق والتعاون، ويُشعر الجهة المرسلة (الوزارة) بأنها أخطأت اختيار المسار الملائم.. الخ من المزايا.

إن الوظيفة أمانة بيد الموظف.. والموظف أمانة بيد المدير.. يجب أن يزرع لديه الثقة ويدفعه للأمام ويُنصفه.. ويُقوّم أداء الذين يخطئون.

والنزاهة مفهوم شامل، فالنظيف والنزيه ليس هو الذي لا يُطالب الناس بالرشاوى، فهذا امر مفروغ منه، وعليه أن يكون كذلك، لأنه إن لم يفعل، يخالف القانون.. ولكن النظيف من يحترم الزمن والعمل ولا يعرقله لدوافع شخصية، ويحترم الزملاء ولا يُفرّق بينهم على أسس لا تتصل بالكفاءة والمثابرة. ويمنح خبرته ومعارفه بنكران ذات، ويدعو في صلاته ان يزدهر البلد.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

في نقد الدرس الجامعي التاريخي

أسئلة في المناهج..أسئلة في النماذج

يبدو ان الاشكالات العالقة بنقد المناهج والافكار التي تمثل جوهر الدرس الجامعي، تعاني أزمة توصيفية في التعاطي مع ما يتمخض عنها من ظواهر، مثلما تعاني ازمات اجرائية في اعادة فحص ومعالجة توظيف هذه المناهج في تنمية القيم العلمية للمؤسسة الجامعية ولدورها في إثراء المنظورات الفاعلة التي يمكن ان تضع هذه المناهج ذات المرجعيات الغربية في سياقها الصحيح، كمصدر اساسي في التفاعل مع طروحاتها الحداثية ومع اسئلتها التي باتت اليوم تستفور ادوارها في تحولات الفكر والانسان والمؤسسة.

علي حسن الفواز

الكثير من المدارس النقدية المعاصرة تواجه تعقيدات الظواهر الاجتماعية والسياسية، وهذه المواجهة كثيرا ما تضع الدرس النقدي في سياق إشكالي يتجاوز خصوصية هذه المدرسة او تلك، مثلما يقف قاصرا امام الطبيعة المعقدة لمرجعيات الظواهر الثقافية، ونمطية المؤسسات الجامعية التي لم تتحول فيها الظاهرة النقدية الى تقاليد، خاصة وان الانظمة السياسية منذ عام ١٩٦٣ قد جعلت الجامعة جزءا من مؤسسة السلطة، ومن ظاهرة تفريخ بنيتها التعليمية والثقافية وتكريس مروجي أنماطها، وبهذا الدور فقدت مرجعيتها المناهجية التي ينبغي ان تقوم اساسا على الاستقلالية والمهنية وحيوية الدرس العلمي.

انغلاق المؤسسة الجامعية طوال عقود افقدها حيوية التفاعل مع الفضاء الثقافي العام، واصاب الكثير من رموزها التدريسية بعدوى هذا الانغلاق، وبالتالي عزلها عن صنع الظواهر الثقافية وتفعيل دور المناهج والاجراءات التنويرية التي نسمع عن ظواهرها الصاخبة في الجامعات الغربية وحتى بعض الجامعات العربية، اذ تكون الظواهر الثقافية المثيرة للجدل جزءا من حيوية وجدّية المؤسسة الجامعية.

تسييس العمل الجامعي، وادخال مؤسسته في البنية الوظيفية المباشرة للدولة السياسية، واخضاع درسها لموجهات الايديولوجيا السياسية والاجتماعية لهذه الدولة، او حتى النظر الى الجامعة بانها مجرد مدرسة تعليم عال، يضع الجامعة امام الكثير من التعقيدات والتجاذبات، وربما يضع الجامعة ايضا بصفتها نوعا من(المدرسة) امام استحقاقات حقيقية على مستوى تغاير الوظيفة، وعلى مستوى التأهيل المهني، وعلى مستوى ايجاد التقاليد العلمية التي من شأنها ان تضع الجامعة في سياق تاريخي ووظيفي اكثر جدّة وفاعلية. فضلا عن ايجاد(مناطق ساخنة) لتلمس ماتحمله المناهج الحديثة من اسئلة حديثة، لان الدرس الجامعي خارج هذه المناهج وحداثتها يكرس ظاهرة الجامعة/المدرسة، والجامعة المؤسسة التعليمية التي لا شأن لها سوى تفريخ المدرسين واصحاب الخبرات النظرية العاطلة عن الواقع الذي يحتاج الى بطولات اخلاقية ومعرفية، والى مناهج تعيد تأهيل العقل الثقافي لصناعة المستقبل.

هذه المؤسسة العريقة والمعزولة ظلت للاسف تمارس دورا محددا في إثراء البنية التعليمية، وفي تصنيع ظواهر التعليم العالي في سياقه المهني، لكنها بالمقابل كانت تمارس دورا محدودا في التعاطي مع اشكالات الثقافة المعقدة ومنها اشكالات التنمية الثقافية وحيوية توظيف المناهج في اثراء الدرس العلمي والمعرفي، و في اطار اثارة الاسئلة حول مفاهيم الحداثة وايجاد الاستعدادات لتقبل كل الاتجاهات التجديدية والتنويرية بتلاوينها المتعددة.

اذ تعرضت هذه المدارس الى نوع من فقدان القدرة على الاندماج مع كونية التحولات التي عصفت بالعقل الانساني وطبائع المناهج والتعاطي الاشكالي مع كل عوالق الافكار التقليدية، تلك الافكار التي تحولت الى مهيمنات في سياق الزمن الثقافي، فضلا عن كونها اسهمت خلال عقود من الزمن السياسي في تعطيل الكثير من التوجهات والمشاريع التي يمكن ان تعزز فاعلية اتجاهات الحداثة على مستوى البنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وليس الثقافية فقط.

ان تداول فروض الدرس التقليدي على مستوى المدارس وأقصد هنا الجامعات كمؤسسات للتعليم والتعاطي مع السائد والمكرس من هذه المناهج، أسهم في تكريس الانماط التقليدية للدرس والتعليم وفرض القيود على تقبل ماهو جديد، والتي اصبحت جزءا من المتحف اولا، مثلما ان حضورها قد شحب كونياً تحت عوامل التعرية التي بدأت تعصف بالسيرورات الثقافية ثانيا، وهذا ما جعل هذه الانماط تميل الى التمترس بالطروحات غير الممنهجة والخائفة وغير الواعية من الآخر العولمي والامبريالي والاستشراقي الذي بدأ يرحل صوبنا بكل مناهجه وعلومه وعرباته السريعة منذ اكثر من قرن ونصف القرن.

التنوير والآخر والدرس الجامعي

مثقفو التنوير في الثقافة العربية منذ نهاية القرن التاسع العاشر أسسوا خطابهم تحت هاجس الانبهار بهذا الآخر، مدارسهم وتوجهاتهم ونصوصهم اجترحت لنا وعيا متماهيا مع آليات الحوار والتفاعل والتثاقف مع الآخر الثقافي في سياقه كنظام اجتماعي وثقافي وسياسي وصناعي وحقوقي، مثلما هو الحوار المفترض مع (حداثوية) هذا الآخر ومشروعه الجديد المؤسسي والانساني. التنوير القديم والجديد ظل للاسف محصورا في اطار الانبهار والتأثر والتقليد ولم يصنع لنا للاسف اتجاها واسعا في البناء وفي النقد(نقد الذات، ونقد النظام، ونقد التاريخ)، كلما تركه لنا هذا التنوير في سياقه كأثر، هو افكار عامة تدعو لتقليد الآخر واستثمار ما انجزه من بناء حضاري ومؤسساتي وحقوقي انعكس على استشراف رؤى مغايرة، لكن لأرض لها في بناء مشروع جديد للدولة السياسية الحافظة للقوة والحق والعدل والنظام الاجتماعي والقيمي والفكري والمعارفي، مثلما هو استشراف اسئلة اخرى للتعاطي مع افكار وتجمعات وظواهر ومع قيم تاريخية واجتماعية مكرسة في الواقع المسكوت عن الكثير من ظواهره ومهيمناته. الظاهرة الاجتماعية للتنوير التي تأسست في مرحلة العصف النخبوي للتنوير والاحياء، لم تستطع ان تكوّن لها ظاهرة ضاغطة على الواقع الهش، ولا أن تبادر الى الدعوة الى بناء جامعات للتعليم الذي يمكن ان يوسع دائرة التنوير، اذ ظلت هذه الظاهرة محض تجمعات، ومحض كتابات سرعان ماانهار نموذجها امام صعود القوى الجديدة التي دخلت في صراع غير متوازن مع الآخر، وبالتالي فقدت دورها الحقيقي المؤثر في الواقع وفي صناعة تجاوزات حقيقية لازمة التاريخ والإثر والمؤسسة والمقدس.

جل ما صنعته هذه الظاهرة لا يتجاوز ما علق بمجموعة من الإحتجاجات والاوهام القسرية والمضخمة أحياناً للاستدعاء القسري لما يسمى بمفاهيم(الاستقلال) و(الهوية) تلك التي انتجت في ما بعد مجموعة من الظواهر السياسية والايديولوجية المعقدة، والتي تحولت هي الاخرى الى ظواهر في العنف والقمع الايديولوجي والوعي الشوفيني مثلما اسهمت من جانب آخر في التمهيد لبناء الارضية السياسية والثقافية لصعود ظاهرة الاسلام السياسي الذي احيا كل مظاهر التطرف والغلو في نصوص بعض مدارس التطرف الاسلامي، خاصة بعد التحالف الذي نشأ بين الانكليز في الجزيرة العربية مع الدولة السعودية الناشئة بمرجعيتها الدينية الوهابية، والتي تحولت الى مكان سياسي محمي من الاحتلال الانكليزي، ويملك القدرة على بث افكاره المتطرفة الى المناطق المجاورة.

هذه الاتجاهات عرضت العقل العربي الاسلامي الى اشكالات جديدة، خاصة بعد انهيار الدولة العثمانية، ودخول المنطقة الى السيطرة الانكليزية والفرنسية، اذ اصطنع هذا الدخول واقعا جديدا، وانهيارات سريعة في الاتجاه التنويري الذي لايملك في البيئة العربية مؤسسات حقيقية فاعلة كالاحزاب والجامعات والدول، فضلا عن الدفع نحو المزيد من العزلة والتطرف والنأي عن الافكار التي تخص التثاقف والحوار التي اقترحها رواد التنوير، باتجاه مواجهة الكثير من اشكالات الهيمنة، والاسئلة التي تسعى الى اعادة النظر الى مفاهيم المنافع الثقافية والمصدات الثقافية واعادة انتاج الظواهر الثقافية في ضوء سياق التحولات التاريخية الجديدة.

أزمة الاكاديميات

أزمة البناء المؤسسي الثقافي ظلت واحدة من ظواهر ازمات بناء المشروع التنويري الحديث، فبقدر الحديث عن دولة محمد علي باشا كنموذج للدولة المتمرّدة على نسق الدولة العثمانية، فان هذه الدولة كانت تعيش ايضا واقعا للحكم الدكتاتوري ومظاهر الفساد السياسي والثقافي، لكن ميزة هذه الدولة تكمن في خصوصية تعاطيها مع الحضارة الغربية دون عقد ولتقوية مشروعها السياسي والتعليمي، وليس لبناء نموذج الدولة الحديثة. من هنا نجد ان ازمة هذه الدولة تكمن في غياب المشروع، وفي ضعف البنية التحتية الباعثة على صناعة مظاهر قوة هذه الدولة المفترضة، ومن ابراز ضعف هذه البنية هو هشاشة البناء الاكاديمي للثقافة العربية، اذ ظلت هذه البنية محكومة بسياقات التأثر، والتفاعل الخارجي مع مؤسسات الآخر، ومنها المؤسسة الجامعية التي شهد القرن الثامن عشر بداية فاعلة لنشوء ظاهرتها في المجتمع الغربي.

البناء المؤسسي الاكاديمي العربي كان غائبا بالكامل، وجل مالا عملته الولايات العثمانية هو بناء بعض المدارس المهنية التي لاترقى الى مستوى التوصيف الاكاديمي، واغلب مظاهر التأثير كانت تنحصر بالتماهي مع عصر التنوير الذي اقترح مقدماته الآخر، اذ حاولت بعض الجماعات الثقافية إثارة اسئلة جديدة تتعاطى مع مظاهر التخلف الذي تعيشه البيئة العربية، وتلامس اشكالاتها المعاصرة، ومايمكن ان تتركه من ازمات عميقة في الجسد الثقافي والاجتماعي والسياسي، مثلما هي مواجهة مظاهر ضعف القدرات في انشاء مؤسسات ومراكز بحوث وحتى إشاعة التعليم في مستويات واسعة، اذ كان الجهل والامية هي الظاهرة السائدة في المدينة العربية وفي تخومها بشكل اوسع.

ومن هنا يبرز الاثر التاريخي لازمة المؤسسة الاكاديمية، اذ ان نشوء أولى المؤسسات في مصر، كان يعكس الحاجة الى تعليم النخب الارستقراطية، وعن طريق التعليم الغربي لغة ومحاور ومناهج تعليمية، ولعل اتساع ظاهرة التعليم الجامعي مراحل لاحقة يعكس الحاجة الى المزيد من التخصصات، ويعكس أيضاً ازياد مساحة اصحاب الثروات، وصولا الى نشوء ظواهر الدول الحديثة في زمن ابراهيم باشا في مصر، ونشوء الدولة الوطنية في العراق وغيرها والذي استلزم توسيع قاعدة التعليم العالي، خاصة في المجالات العلمية كالطب والهندسة والعلوم الإنسانية كالحقوق ودار المعلمين.

مشكلة الاكاديميات الثقافية ظلت رغم كل محمولات هذه المؤسسات العلمية ذات مرجعيات محددة في دراسة العلوم الانسانية، اذ لم تضع مناهجها امام اية مراجعة نقدية واعية وفاعلة، رغم ماكان يعصف في بعض حلقاتها من هيجان سياسي، وصراعات ايديولوجية، ومن مظاهر للتخندقات السياسية، كما ان تاريخ(الدولة الوطنية العراقية) منذ عام ١٩٢١ والى اليوم لم تضع مفهوم النقد المؤسسي واعادة انتاج المؤسسات الثقافية والاكاديمية والتعليمية في صلب اهتمامها، اذ ظلت تكرس ما هو مكرس، وتكرس تداول الدرس الغربي، مقابل التماهي مع ظاهرة المجد التليد والمقدس التاريخي وربما تصنع له المزيد من المريدين، وكأن بقاء هذا الوعي التقديسي العمومي هو بقاء فكرة الوجدان الشقي، وفكرة الخوف من القوة المجهولة. وهذا ماجعل البيئة الطلابية في المؤسسة الجامعية جزءا من الصراعات السياسية، وفضاء مفتوحا للشعارات والجدل السياسي، لكنها بعيدة عن صناعة الوعي السياسي بطبيعة هذه الصراعات وتوجهاتها، وإبعاد الناس عن التوافر على مسؤوليات الوعي النقدي، والسعي الى بناء الدولة الجديدة التي تؤمن بنظرية النقد والمشاركة والتعدد والتنوع.

هذه الاكاديميات لم تصنع لنا ظواهر كبرى، مثلما صنعت الجامعات الغربية، كما انها تصنع لنا ظواهر ثقافية، اذ ان هذه الظواهر كانت تتشكل خارج الجامعة، وهي بالاساس جزء من جدل الظواهر السياسية التي كانت صاخبة في المقاهي والشوارع اكثر من صخبها في الدرس الجامعي.. لذا لم تخرّج لنا الجامعة ايضا نقادا مناهجيين، ولا حتى ثورات شعرية كالتي صنع تفجراتها الرصافي والزهاوي ورفائيل بطي، او ثورات عاصفة كالجواهري والسياب والبياتي في مراحل لاحقة.

أغلب الظواهر الثقافية ظلت تحمل هاجس الحراك السياسي الحزبي، ولم تكن الجامعة مكانا ملائما لصناعة نقيضة شاملة الا باستثناءات محدودة ولرموز ثقافية معينة، خاصة وان اغلب الاساتذة في الجامعات العراقية كانوا نوعا من(الكارزمات) الذين يتحسسون من المغامرات الثقافية، وبعضهم كان يملك حساسية من الصراع السياسي الحزبي الذي كان الكثير من الطلاب يعيشون فصوله المراهقة والصاخبة.

ظلت الجامعات العراقية خلال فترة الاربعينات والخمسينات تخرّج أعداداً كبيرة من انماط معلمي الدرس الادبي او دروس المحفوظات، وان اغلب أبناء الذوات كان يذهبون في البعثات الدراسية الى الخارج للتخصص في المجالات العلمية والانسانية، والذي اسهم في تكريس ظاهرة النمط الغربي في الدرس الجامعي العراقي، والبعض من ابناء العوائل الفقيرة كان يستفيد من بعض الامتيازات التي تؤهّلهم للحصول على البعثات الخارجية، واحسب ان الكثير من رموزنا الثقافية كانوا قد تخرجوا من الجامعات في بريطانيا وامريكا، وهذا ما جعل تقاليد الدرس الجامعي الاكاديمي الغربي هو المهيمن وهو النموذج. لكن هيمنة هذا النموذج كثيرا ما اثار حفيظة البعض ضد الكثير من الاتجاهات التي بدأت تلامس المسكوت عنه في الواقع العراقي، والذي جعل من هذه الجامعة فضاء للتحزب وإنشاء بعض الحركات الطلابية ذات المرجعيات الحزبية والمهنية، والتي ظلت شعاراتها الثورية بعيدا عن ملامسة التجديد في محتوى الدرس الجامعي الثقافي المنهجي، وانحازت اكثر الى شعارات التجديد الثوري الذي لا ينقصل عن المضامين الايديولوجية في قراءاتها للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

إزاء هذه الحقيقة المرعبة في توصيفها ندرك حقيقة المغايرة التي تتمثل الى الادوار التي لعبتها الجامعة العراقية، مقابل ما تمارسه الجامعة/الاكاديمية في الغرب الثقافي من دور انساني ومعرفي ومناهجي بالشكل والوظيفة التي جعلتها جزءا من البيئة التنويرية للثقافة العامة في المجتمع، فضلا عن جعل هذه الجامعات اشبه بمخازن التموين التي تضخ الجسد المعرفي والجسد السياسي والثقافي والبحثي بطاقات هائلة تجعله في صلب وظيفته الحضارية والتنموية، فضلا عن الاسماء الكبيرة التي دخلت اجندتنا ومكتباتنا ويومياتنا الثقافية ،حتى بتنا نشعر بغربة معرفية او جهالة ثقافوية ،ان لم ندخل اسما من اسماء هؤلاء الأعلام الذين مارسوا درسهم وانماط معارفهم في الجامعات. فالجامعة اذن تعني الدرس الثقافي الحي ، وتعني التواصل وادامة المعلومة ،وتعني ايضا صناعة التراكم المعرفي الانساني ، وتعني ايضا مركز البحث العلمي الذي يؤمن للمخطط البرامجي المعلومات والاحصائيات والاستبيانات التي في ضوئها يتم اعداد البرامج والمشاريع والخطط وحتى الحروب. فهل نحن خارج هذا السياق ،؟ وهل ان نسق الفحولة وصل الى نخاع الشارع ونخاع اللغة ونخاع الدرس ليمارس طرده المنهجي لظاهرة الثقافة الصالحة ؟ وهل السلطة العربية(الحكومات والمؤسسات الامنية ونظام الرقابة) تملك اجهزة مضادة او مجسات سرية او ربما نسقا مضادا لكي تجعل الثقافة ومؤسساتها ومدارسها بعيدة عن ممارسة دور اخلاقي يسهم في تنمية الوعي وتخليق اجيال تدرك اسرار اللعبة واسرار الخيبة واسرار الهزائم ؟

ان لعبة صناعة الحضارة والمدنية والبناء المؤسسي لها ليست لعبة مستحيلة وان الحوار مع الآخر ليس هو الذهاب الى جهنم، او الدخول في الأزمة والكفر دائما، اوالذوبان في ثقافة الآخر دون ارادة، ولا هو الاستسلام الى سايكولوجيا الخوف المحيط بالروح والوعي ..

هذا ليس جلدا للذات كما يحلو للبعض ان يسميه، وليس تقليلا من شأن هذا البيت الذي علمنا كيف نركض دون اوهام ودون لثغات، لكنه الاحساس بحجم الهوة التي بدأت تتسع وتكبر وتنتج لها شروطا اخرى ومهيمنات اضافية، مقابل احساسنا المرعب والمكرس بالضيق، ضيق الانوية، والخوف من ازمة مفاهيم مازلت ملتبسة، مثلما هو المكوث في هوّة ثقافة العزلات والخسائر وربما انتاج المزيد من الاوهام المضللة والحروب غير المجدية وأزمات الهروب الجماعي للابناء، مقابل اختناقنا بملابس المهرج الذي يضحك على أوهامه.

لانريد هنا ان نتحدث عن دور رومانسي مفترض، للجامعة في الوقت القريب وان نعيد تكرار الحديث عن دور طه حسين في صناعة موقف بطولي اخلاقي لدور الجامعة في فرض التعليم والثقافة، ولكننا بحاجة الى ضرورة وضع الحديث عن الجامعة في صلب فكرة الدولة الجديد، وفكرة البحث عن دور وظائفي واخلاقي داخل الحضارة، فضلا عن وضع هذا الحديث في سياق البحث عن مفاهيم اكثر عملياتية عن التنمية البشرية(الاقتصادية والعلمية والنفسية والعمرانية) والتنمية الاجتماعية والثقافية، وان ندعو الى ضرورة إخراج الجامعة من حصن وسطوة المعلم القديم الى فضاء المعرفة، وضرورة إدماجها في شمولية الاشياء وحيويتها التي لم تعد تكتفي بصناعة الشمعة التي تشتعل في الفراغ وحرق الذات مجانا، ليرى الآخرون الطريق الفارغ كما كانت تقول حكمتنا الاخلاقية القديمة: الجامعة الدرس، والجامعة المؤسسة والفكرة والمفهوم، تحتاج الآن الى صدمة والى لعبة فك اشتباك بمستوى فك السلطات في الدولة الدستورية....

الأحـزاب السياسيـة .. برامـج غيـر واضحـة وقـواعد ومرتـكزات ضعيفـة

رغم ما كان معروفاً عن العراقيين من اندفاع للعمل السياسي ، سواء من خلال الانخراط في التيارات السياسية او العمل الواجهي (نقابات او منظمات وجمعيات مهنية) الذي كان مركز تنافس الاحزاب التي كانت معروفة آنذاك لاستقطاب اكبر عدد مؤيديها ، فان انكفاءً عن هذا التوجه وابتعاداً عن العمل الحزبي ، ووجود لون واحد، ادى الى تغيير كبير وخطير في صورة الخارطة السياسية خاصة في التسعينات وما بعدها، انهارت بسببه حتى تقاليد العمل الحزبي التي كانت معروفة سابقاً .

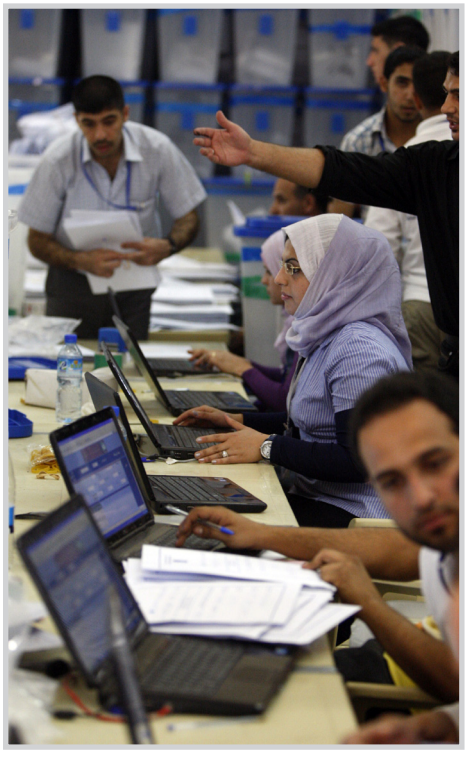

طارق الجبوري

كما ان مخزون الهزائم والنكسات القومية والوطنية في مجتمعلتنا العربية ومن ضمنها العراق، وحالات الفشل المتواصلة ، وعدم بلورة مشروع ديمقراطي دفع المواطن الى اليأس من ايجاد مخرج يمكن ان ينتشله من الواقع الصعب الذي يعيشه ، خاصة في مجال الحريات المستلبة ، مع ما رافق ذلك من تدهور وجوع ونقص خدمات ، الذي زاد من حالات اليأس والقنوط لدى عدد غير قليل من المواطنين ، بل وصل الامر الى ان تغادر ملاكات متقدمة من احزاب عريقة قومية او ماركسية مواقعها لتنزوي وتبتعد عن اية انشطة سياسية ، حتى وهي في الخارج وبعيدة عن بطش السلطة وعينها .

هذه هي باختصار الصورة التي كانت سائدة قبل ٢٠٠٣في العراق . و في اجواء الحرية النسبية التي تحققت في العراق ، تشكلت عشرات الاحزاب والحركات السياسية ، لتدخل حلبة العمل السياسي مع غيرها من احزاب المعارضة التي اصبحت الاجواء مهيأة لها للعمل في الداخل ، بعد فترة ابعاد واقصاء عن العمل ، استمرت طويلا ، افقدتها ميزة تكوين قاعدة حزبية ،لاسباب كثيرة من بينها حملات القمع والتنكيل لكل صوت معارض ، ارغم الناس على الابتعاد عن ساحة العمل السياسي خاصة في مجال الانخرط في الحركات المحظورة ، إبان فترة النظام السابق .

وكان الكثير يتوقع تحسنا في اداء وعمل الحركات السياسية سواء الدينية منها التي وجدت نفسها تتسيد ساحة العمل ، او العلمانية والليبرالية التي وكما يبدو ارتضت ان تعيش على ذكريات وامجاد مناضليها في السابق، وبقيت بعيدة عن وسطها الحقيقي الشعب . نعم ان ظروفا عديدة من بينها الارهاب حال دون تحقيق تواصل مع شرائح المجتمع ، وجعل قادة الاحزاب جميعها تتحصن في متاريس خاصة بها ، زادت في جدار العزلة والابتعاد بينها وبين المواطنين ، غير ان هذا لايعطيها المبرر في هذا الإخفاق الكبير الذي حال دون ان تعيد للعراق شيئا من تقاليد العمل الحزبي العريقة المبنية على علاقات حقيقية مع المواطنين بمختلف مكوناتهم وارتباط حقيقي معهم . ونستطيع القول بكل صراحة انها شجعت على سيادة نوع من العلاقات المصلحية وتغذيته طائفيا وعشائريا وعرقيا ، في مجال من استطاعت استقطابهم ، حيث ان عدداً غير قليل منهم انتسب شكليا الى الاحزاب ، خاصة الدينية بدوافع آنية منها الحصول على وظيفة او مكسب هنا وهناك ، لذا فقد كان ديدن هذه الاحزاب والحركات هو اللهاث وراء الامتيازات والحصول على اكبر المغانم ، ومثل تلك العلاقات لاتؤسس لعمل سياسي حقيقي يفضي الى ترسيخ تقاليد عمل ديمقراطية صحيحة .

ورغم ان نجاح الانتخابات منذ اول تجربة لها جرت في عام ٢٠٠٥ حتى الاخيرة في آذار ٢٠١٠، يؤشر لحالة تقدم في وعي المواطن ، اكثر تقدماً مما هو موجود لدى التيارات والكتل السياسية ، فإنها لا يمكن عدها مؤشراً على امتلاك هذه الحركة اوتلك قاعدة شعبية يعول عليها . فالمواطن خاصة في الانتخابات الاخيرة ، انحاز لتطلعه للتغيير ، ما زال مؤمناً بحتمية حصوله ، مع كل ما لمسه من ممارسات لاتمت بصلة الى تقاليد العمل الحزبي المتعارف عليها. ومن المؤلم ان تجد بعض الاحزاب العلمانية ذات التاريخ العريق في العمل السياسي تقف عاجزة بعد اكثر من تجربة انتخابية ، من استشراف آفاق جديدة للعمل يعيد إليها حجم التأثير الايجابي في أوساط شعبية كان أمر ولائها وكما يفترض محسوماً لصالحها ، كما ان من المؤلم ان نجد الاحزاب الدينية مدفوعة بنشوة انتصاراتها ،تستمر بالعمل على وفق صيغ استقطاب للمواطنين ، ترسخ مفاهيم طائفية ، بدلاً من اعتمادها برامج تكرس قيم المواطنة ، التي بدونها لايمكن ادعاء الحرص على الديمقراطية .

لانريد ان نلقي اللوم على حزب بحد ذاته في هذه الصورة المشوهة ، غير ان ما نسعى للتوصل إليه هو انتقال طبيعة وأسلوب العمل فيها من مجاله الضيق الى فضاءات أوسع تتسع لكل المواطنين ،وابتعادها عن أساليب العمل الفردية الى صيغ جماعية ، يجعلها اكثر قرباً من الناس ، تتبادل وإياهم التأثير .

ليس هنالك من مناص من الاعتراف بتأثير تراكمات الماضي ، غير ان هذا لايعطينا المبرر او الحجة ، باستمرار حالة الضبابية وغير الوضوح في فكر وايدلوجية هذه الاحزاب وحقيقة برامجها والى ماذا تريد الوصول كما ان من الضرورة ان يصار الى اهتمام بالجانب الفكري عند هذه الاحزاب وتحديد هويتها ، ليصار الى تمييز حقيقي بينها .

وإذا كان مقبولاً التسليم بهذا الشكل او ذاك ، بالقول بان عصر الايدلوجيات قد انحسر وفقدت هذه الايدلوجيات وهجها الذي كانت عليه ، فإن الحقيقة التي لاتقبل النقاش ان اي حزب يريد الاستمرار لابد من ان يمتلك نظرية عمل سواء دينية او علمانية ، كما ان هذه النظرية لابد من ان تستجيب لمعطيات الواقع وتتطور معه ، وهذا الواقع يعلن ضرورة التعامل مع حالة جديدة في هذه المرحلة تتمثل بوجود أحزاب إسلامية أثبتت جدارتها وفاعليتها ، في نفس الوقت الذي يجب ان تعي فيه هذه الاحزاب ان الحركات العلمانية ليست وهماً ، وتمتلك من التجربة ما يمكنها من استعادة وجودها وسط الساحة بفاعلية ، لذا فبغير العمل على وفق هذا المنظور وإيجاد صيغ متوازنة للعمل بين التيارين ، لا يمكن السير بحسب رأينا المتواضع الى عراق جديد معافى .

إن حالة التوازن لاتعني التماثل والاتفاق في كل شيء بين الحركات الاسلامية والعلمانية، بل باعتماد صيغ تنافسية تؤسس لتشكيل معارضة واعية تعزز مسيرة التحولات السياسية التي يشهدها العراق حالياً .

ورغم عدم امتلاكنا لمعلومات وافية عن عدد المنتمين لهذه الاحزاب او برامج عملها ، فإننا يمكن القول وبصراحة أن قليلا من الاحزاب الموجودة تمتلك أفكاراً واضحة وبرامج عمل حقيقية ، وهي نفسها تفتقد قواعد شعبية يعول عليها ، وتستند في الغالب إلى برامج غير واضحة المعالم وعلى رصيد ما ضيها في مقارعة النظام السابق .